

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٨

الجمعة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيركايَا (إندونيسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٦ إلى ١٠٢ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص شكري لجميع الأعضاء على تعاونهم ومرونتهم وتفهمهم في الترحيب بشكل إيجابي والالتزام بالاقتراح الذي قدمته أمس، والذي يستهدف تمكيننا من التغلب على الانتكاسة الناجمة عن الظروف المؤسفة. ويسعدني أن أشير إلى أنه بينما لا يزال أمامنا شوط طويل علينا أن نقطعه، فإننا قد أحرزنا تقدماً هائلاً أمس بعد أن غطينا قوائم المتكلمين المتبقية في المجموعة ٤، "الأسلحة التقليدية"؛ والمجموعة ٥، "تدابير أخرى لزع السلاح والأمن الدولي"؛ والمجموعة ٦، "زع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي"، وأول أربعة متكلمين في المجموعة ٧، "آلية نزع السلاح". واليوم، سنمضي قدماً

بكامل طاقتنا - وأنا أعني كامل طاقتنا - للانتهاء من قائمة المتكلمين بشأن "آلية نزع السلاح" والانتقال إلى الجزء المتعلق باتخاذ إجراءات والمرحلة الأخيرة من عملنا.

وقبل فتح باب المناقشة، أود أن أحث جميع الوفود مرة أخرى على مواصلة التمسك بصيغة ساندي التي اتفقنا عليها أمس والتي سيحصل جميع المتكلمين بموجبها على دقيقة واحدة ليعلنوا موافقتهم على عدم الإدلاء ببيانات شفوية وعلى أن يقدموا بدلا من ذلك نسخا مطبوعة من بياناتهم المعدة لنشرها في البوابة الإلكترونية للجنة الأولى QuickFirst. وأريد مرة أخرى أن أكرر أن المتكلمين ينبغي أن يبينوا، في ذلك البيان ومدته دقيقة واحدة، ما إذا كانوا يرغبون في عرض مشاريع قرارات أو مقررات أو طلب إدراج بياناتهم على موقع QuickFirst. وأود أن أؤكد مجدداً على أن هذا الترتيب لا يشكل أي سابقة على الإطلاق في عمل اللجنة.

ومن هذا المنطلق، أعطي الكلمة الآن لبقية المتكلمين المدرجين على قائمة المجموعة ٧.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



كما يذكر الأعضاء، فإن الوفود الثلاثة قدمت في العام الماضي مشروع قرار بشأن هذه المسألة ذاتها. واعتمدت هذه اللجنة مشروع القرار بتوافق الآراء ثم اعتمدته الجمعية العامة لاحقا بوصفه القرار ٦٦/٦٦. ونلاحظ أنه يجري في هذا العام تنفيذ عدد من المبادرات في اللجنة الأولى، تتصل، بشكل مباشر أو غير مباشر، بعمل مؤتمر نزع السلاح. وبعد النظر بعناية في جميع الخيارات المختلفة، قرر معدو القرار ٦٦/٦٦ عدم تقديم مشروع قرار للمتابعة في دورة هذا العام، بل تقديم مقرر تدرج بموجبه الجمعية العامة هذا البند على جدول أعمال الدورة الثامنة والستين للجنة الأولى.

ونحن لا نزال نرى أن هناك ضرورة ملحة لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح وآلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وسنستمر في الدعوة إلى إحراز تقدم لبلوغ هذا الهدف. وعلى هذا الأساس، فإننا على استعداد معاودة النظر في القرار ٦٦/٦٦ في العام المقبل وللعمل مع الوفود في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار وللضغط قداما بالجهود المبذولة.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):
عملا بمشورتكم الممتازة، سيدي، سيجري تعميم البيان المكتوب لوفد فرنسا ونود أيضا نشره على موقع QuickFirst والتعبير عن مضمونه في النشرة الصحفية.

في اللحظات القلائل المتاحة لي، أود أن أشير إلى التعديلات التي اقترح زميلنا ممثل المكسيك أمس إدخالها على مشروع القرار A/C.1/67/L.46. وأود أن أكرر ما عبر عنه زميلي ممثل الولايات المتحدة. ففرنسا ترى أن إنشاء هيئة جديدة، كما هو مقترح في الفقرة ١، ستترتب عليه بالضرورة آثار في الميزانية. وبالتالي، فإننا لا نفهم كيف سيلغى التعديل الحاجة إلى النظر في الآثار المترتبة في الميزانية على إنشاء الفريق العامل.

السيدة سيكوينسوا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح، وهي مجموعة أقليمية تتألف من ٣٩ دولة من جميع المناطق.

أولا، أود أن أعرب عن تعازينا لأسر ضحايا إعصار ساندي. وثانيا، نحن نؤيد صيغة ساندي. وبالتالي، فإننا نطلب نشر البيان بالكامل في بوابة QuickFirst وفي النشرة الصحفية.

وخلاصة بياننا هي أن عضوية مؤتمر نزع السلاح محدودة. وقراراته ذات تأثير عالمي. ولذلك، ينبغي لأعضاء مؤتمر نزع السلاح النظر بجدية وبشكل عاجل في دعوة المزيد من البلدان للانضمام إلى المؤتمر، ومن ثم توسيع العضوية. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى ترشيح مقرر خاص في وقت مبكر لاستعراض مسألة عضوية مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لممثل سويسرا لعرض مشروع المقرر A/C.1/67/L.31.

السيد شميد (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): إن قلبي لا يزال مع جميع الذين تتواصل معاناتهم بسبب آثار إعصار ساندي.

وقد أعد وفد بلدي بيانا وطنيا للإسهام به في مداواتنا بشأن آلية نزع السلاح. غير أنه نظرا لضيق الوقت، فإنني سأحجم عن تلاوته. وسيتم توزيعه في صورة خطية وأنا أشكر أمانة اللجنة على إدراجه في بوابة QuickFirst وفي النشرة الصحفية.

ومع ذلك، فإنني أغتنم هذه الفرصة، لأعرض، بالنيابة عن وفود جنوب أفريقيا وسويسرا وهولندا، مشروع المقرر A/C.1/67/L.31 المعنون "تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قداما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف".

السيد مكتفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إننا نطلب نشر بياننا على موقع مكتب شؤون نزع السلاح Quickfirst على شبكة الإنترنت.

تواصل الجزائر تعليق أهمية كبيرة على جدول الأعمال ونزع السلاح المتعدد الأطراف، وتعزيز آلية نزع السلاح. وبالنظر إلى الطريق المسدود الذي وصلت إليه تلك الآليات، من الضروري إبداء الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة لتنشيط هيئات نزع السلاح بشكل مستمر وفعال. إن الجزائر تؤكد من جديد أهمية دور مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح وولايتيهما.

السيدة لوتس (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نشرك الآخرين في الإعراب عن التعاطف مع ضحايا الإعتصام والمتضررين منه.

و تؤيد إستونيا تأييدا تاما البيان الذي وزعه الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيان الذي وزعته الجمهورية التشيكية، بالنيابة عن المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح.

ولا نزال نؤيد بقوة النهج المتعدد الأطراف الخاص بتزع السلاح، ولا يمكن أن نتجاهل حقيقة عدم تمكن المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بتزع السلاح من تحقيق نتائج ملموسة، لفترة طويلة من الوقت. وحيث أن وفد بلدي ملتزم بفكرة تنشيط مؤتمر نزع السلاح، فإنه يرغب في تجديد طلبه المشاركة بشكل كامل ومتساو في المناقشات المتعلقة بتزع السلاح كعضو كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح. إننا نعتقد بأن توسيع العضوية يمكن أن يصبح إنجازا بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، ويزيد من أهميته.

بعد اقتراح ما يسمى صيغة ساندي، نود أن نبليغ اللجنة بأننا بصدد تعميم هذه النسخة الكاملة المكتوبة من بياننا،

وبخصوص الفقرة ٣ من المنطوق، نعتقد أن التعديل المقترح يزيد بالفعل من الخطر الذي شددت عليه في بياني المكتوب والإلكتروني من أن يقوض مشروع القرار خطة العمل التي اعتمدها الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد بوكاوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): لن أطيل على اللجنة. سنتضم ليتوانيا إلى الوفود التي لن تلقي بيانها كاملة. وآمل في أنه يجري الآن توزيع بياننا. وسنكون ممتنين للأمانة العامة إذا ما نشرته على موقع Quickfirst على شبكة الإنترنت، ونطلب أيضا أن يرد البيان في النشرة الصحفية.

السيدة أندرسن (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): يطلب وفد بلدي نشر بياننا الكامل بشأن آلية نزع السلاح على موقع Quickfirst على شبكة الإنترنت. وتؤمن كندا بإمكانيات مؤتمر نزع السلاح وآلية الأمم المتحدة لتزع السلاح. لكن ذلك لا يعني بأننا سنقدم لهما دعما غير مشروط. إن مؤتمر نزع السلاح لا يزال في حالة جمود، ويتعين النظر في الخيارات الأخرى المتاحة للمضي قدما بجدول الأعمال. قدمت كندا مشروع القرار A/C.1/67/L.41، المعنون "معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى"، الذي يقدم طريقة عملية إضافية من أجل تحقيق تقدم حقيقي بخصوص المسائل الهامة.

وتقع مسؤولية تفعيل مؤتمر نزع السلاح وآلية الأمم المتحدة لتزع السلاح على كاهل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن الذين يمجدون الآلية، ويعيقون أية محاولة لإصلاحها، يسرعون تدهورها. ونحن مستعدون نتيجة لذلك لانتقاد الحالة الراهنة والبحث عن سبل الاستفادة من كامل إمكاناتها.

وندعو الدول المشاركة في أعمال المؤتمر إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج متوازن وشامل، واستئناف أعمال المؤتمر الموضوعية بشأن المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال وهي: نزع السلاح النووي، وإبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ووضع ترتيبات دولية فعالة لإعطاء ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وفقا لنظامه الداخلي. وندعو الدول المعنية إلى مواصلة بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى أفضل الحلول الممكنة في مؤتمر نزع السلاح.

وهذا البيان مفتوح لتنضم إليه بلدان أخرى، وسينشر على موقع QuickFirst على شبكة الإنترنت، إلى جانب قائمة المتكلمين. كما نأمل أن يساعد الرئيس القادم لمؤتمر نزع السلاح والرئيس المنتهية ولايته، فيما يتعلق بإجراء مشاوراتهما بشأن برنامج العمل.

السيدة مارتينيث (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): لن يدلي الوفد الإسباني ببيانه المقرر حول آلية نزع السلاح. وسيتم توزيع نص البيان في القاعة، ونشره على موقع QuickFirst.

السيد فان دين إيسيل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة في وقت سابق لأقول بضع كلمات عن مشروع المقرر A/C.1/67/L.31، الذي قدمه للتو زميلنا ممثل سويسرا. استجابة لطلبكم توشي الإيجاز قدر الإمكان، سيدي الرئيس، سأقتصر على التعبير عن التأييد الكامل لما قاله في معرض تقديمه لمشروع المقرر.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): عندما أخذت الكلمة أمس في إطار المجموعة ٤، ذكرت بأننا كنا نعترم تقديم بيان استهلاكي بشأن مشروع القرار A/C.1/67/L.33، المعنون "تقرير مؤتمر نزع السلاح". تسجيلاً للموقف، أود

ونطلب أن يتم نشر ذلك على موقع QuickFirst. كما نطلب أيضا أن ترد بالكامل في النشرة الصحفية المعنية.

السيدة ليديسما هيرنانديث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): سيوزع وفد بلدنا أيضا، بناء على اقتراحكم سيدي بياننا المكتوب.

السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): أمتنع عن الإدلاء ببياني الوطني بشأن مسألة آلية نزع السلاح. وفي الوقت نفسه، أتشرف بتقديم بيان مشترك بالنيابة عن الدول المهتمة بدعم مؤتمر نزع السلاح. وتؤيد هذا البيان المشترك البلدان التالية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إندونيسيا، أوكرانيا، إيران، باكستان، البرازيل، بيلاروس، سوريا، الصين، طاجيكستان، العراق، قيرغيزستان، كازاخستان، مصر، الهند.

إننا نؤكد مجددا الجدارة والأهمية الخالصتين لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى الفريد المتعدد الأطراف الذي وفر ولا يزال يوفر إطار التفاوض بشأن الصكوك الدولية الأساسية الخاصة بتزع السلاح. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن المؤتمر، بالإضافة إلى العنصرين الآخرين من الثلاثي المكوّن لآلية نزع السلاح، للجنة الأولى وهيئة نزع السلاح، قد أثبت أهميته من خلال تقديم إسهام عملي ومهم في صون الأمن الدولي، وحل المسائل الأساسية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من الأسلحة.

كما نحث الجهود المبذولة على التغلب على الجمود الحاصل في مجال نزع السلاح على المستوى المتعددة الأطراف. ويجب علينا بدقة وباستمرار البحث عن حلول وسط مقبولة للجميع، تراعي كما يجب أولويات الأمن القومي لكل دولة عضو. ونعتقد بأنه ليس بوسع أي محفل آخر أن يحل محل المؤتمر. بمبدأ توافق الآراء الأساسي فيه وعضويته، بغية معالجة المهام المعقدة المطروحة سلفا على جدول أعماله.

النص الكامل للبيان ونشره على الموقع الشبكي QuickFirst. وأرجو من الوفود أن تشير إلى النسخة الكاملة لبيان سلوفاكيا عند السعي إلى معرفة آراء بلدي بشأن المسائل المتصلة بآلية نزع السلاح أو عند الإشارة إلى تلك الآراء. وأرجو أيضا أن ترد النسخة الكاملة لبيان وفد بلدي في البيان الصحفي ذي الصلة.

السيدة ليوفالاني (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يجري تعميم النسخة الكاملة لبيان نيوزيلندا بشأن آلية نزع السلاح، ونطلب أيضا نشرها عبر الموقع الشبكي QuickFirst. يعرب بياننا الكامل عن دعم نيوزيلندا لمواصلة المشاركة مع المجتمع المدني في عملنا، فضلا عن الأهمية التي نوليها لجهود التثقيف بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. ويؤكد البيان شعور نيوزيلندا بالإحباط من تعطل مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح، ودعمها لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز فعاليته وتحقيق نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح على نطاق أوسع. ويتطرق البيان أيضا للأهمية التي توليها نيوزيلندا لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، فضلا عن تأكيد اهتمامنا بالأقل تقلل المقترحات قيد النظر الآن بشأن إعادة هيكلة المعهد من أهمية الدور الذي يضطلع به.

السيد كيم (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد شيلي البيان الذي أدلى به وفد بيرو باسم البلدان الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز. وقد قدمنا بياننا بشأن آلية نزع السلاح بهدف نشره على الموقع الشبكي QuickFirst.

السيد جيل (الهند) (تكلم بالإنكليزية): ستعمم النسخة الكاملة لبياننا داخل القاعة، وستنشر أيضا عبر الموقع الشبكي QuickFirst. غير أنني أود أن أشدد على ثلاث نقاط بصورة موجزة. أولا، تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بشأن هذا الموضوع باسم حركة عدم الانحياز.

أن أكرر طلبي الآن، في إطار المجموعة ٧، بأن ينشر هذا البيان على موقع QuickFirst على شبكة الإنترنت.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يجري توزيع بياننا الكامل وسيكون متاحا عبر الموقع الشبكي QuickFirst، وينبغي أن يرد أيضا في المحاضر الرسمية.

وتؤيد بيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل إندونيسيا. وتؤيد أيضا البيان المشترك الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي دعما لمؤتمر نزع السلاح. وأود أن أوضح في هذا السياق، أنه ينبغي ألا يكون هناك سوء فهم أو غموض بأي شكل من الأشكال إزاء موقف باكستان فيما يتعلق بالتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو موقف لم يطرأ عليه أي تغيير.

ومن أجل إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح، فإن من الضروري ضمان الأخذ بالشواغل الأمنية لجميع الدول. فذلك هو الطريق الوحيد لإزالة العوائق أمام المؤتمر. وقد كانت هناك جهود ترمي إلى استكشاف خيارات أخرى مؤدية إلى مؤتمر نزع السلاح. وفي رأينا أن تلك المحاولات - مهما تنطوي عليه من نوايا حسنة - تتعارض مع الموقف الدولي المعترف به والذي اتخذ بتوافق الآراء فيما يتعلق بأن مؤتمر نزع السلاح لا يزال يمثل المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح. والمؤتمر ليس هو المحفل الملائم للتفاوض بشأن بند واحد فقط مدرج في جدول أعماله. بل إن هناك أربع مسائل رئيسية مدرجة على جدول أعمال المؤتمر. وفي رأينا أن مؤتمر نزع السلاح على استعداد تام للتفاوض بشأن صك رئيسي يتعلق بالضمانات الأمنية السلبية.

السيد كوتشير (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا بيان الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، نود أن نشدد على بضع نقاط من منظورنا الوطني. غير أنني - وكما فعلت بالأمس مراعاة للوقت - لن أدلي ببياني. وسيجري تعميم

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيبال لكي يعرض مشروع القرار A/67/L.21.

السيد ديتال (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): ينضم وفد بلدي إلى الآخرين في الإعراب عن مواساتنا وتعازينا لجميع ضحايا الإعصار ساندي.

يشرف وفد بلدي أن يعرض مشروع القرار A/C.1/67/L.32 في إطار البند ٩٥ من جدول الأعمال (و) المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ". وبصفتنا البلد المضيف للمركز الإقليمي، تتعهد نيبال بتقديم كل الدعم الممكن إلى المركز لكي يصبح كيانا إقليميا رئيسيا فعالا للأمم المتحدة فيما يتعلق بالتصدي لمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان نيبال للدول الأعضاء على دعمها المستمر للمركز الإقليمي، بما في ذلك التبرعات للبرامج والأنشطة التي يضطلع بها المركز. ونحن على ثقة بأن المزيد من الدول الأعضاء ستبدي استعدادها لتقديم الدعم إلى المركز في الأيام المقبلة.

وسيعمم وفد بلدي نسخة ورقية من النص الكامل لبيانه ويطلب إلى الأمانة العامة نشرها عبر الموقع الشبكي.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في هذه المجموعة، ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل الاتحاد الروسي باسم الدول المهتمة. ونود أن ترد النسخة الكاملة لبياننا الوطني بشأن هذه المجموعة "آلية نزع السلاح" في البيان الصحفي، علاوة على نشرها في الموقع الشبكي QuickFirst.

ثانيا، فيما يتعلق بالعمل الذي تضطلع به هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، فإننا نقدر الجهود التي يبذلها رئيس الهيئة لهذا العام فيما يتعلق بضمان التوصل إلى توافق الآراء بشأن جدول أعمال للسنوات الثلاث القادمة. ونأمل أن تشارك جميع الدول الأعضاء في الهيئة بمزيد من الجدية بهدف إضفاء الحيوية على عملها.

وأخيرا، لا يزال مؤتمر نزع السلاح الذي اعترفت به الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، يتمتع بذات الولاية والنظام الداخلي والعضوية والمصادقية اللازمة للنهوض بمسؤوليته. ونحن لا نرى أن الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح ناشئ عن المنتدى في حد ذاته أو عن نظامه الداخلي. فليس ثمة عيب في هيكل المؤتمر نفسه، كما لاحظ الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد توكايف، في وقت سابق من هذه الدورة. وإن من مسؤولية الدول الأعضاء أن تمكن مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بمهامه على نحو فعال عن طريق التفاوض على معاهدات متعددة الأطراف، يمكن التوقيع والتصديق عليها، فضلا عن تنفيذها على الصعيد العالمي. ومن رأينا أنه يجب النظر إلى تلك المقترحات التي تشكك في جدوى أو أهمية مؤتمر نزع السلاح، أو غيرها من البدائل غير الواقعية، بأقصى درجات الحذر.

السيدة تشوبريلو (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد صربيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية التشيكية باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة لدى مؤتمر نزع السلاح. وقد توفرت للأمانة العامة نسخة من بياننا الوطني الذي يتضمن بعض الملاحظات الإضافية على أمل أن تنشر على الموقع الشبكي QuickFirst وأن ترد أيضا في البيان الصحفي على النحو الواجب.

السيدة إفيونغ - آرشيونغ (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

يأخذ وفد نيجيريا الكلمة ليعرض مشروع القرار A/67/L.56 المعنون "الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية المقدمة من الأمم المتحدة" المنشأ في عام ١٩٧٨. وتشمل الأهداف الرئيسية للزمالات زيادة الوعي بأهمية نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وتعزيز قدرة المسؤولين من الدول الأعضاء، وخاصة من البلدان النامية، بهدف تمكينهم من المشاركة بفعالية أكبر في منتديات التداول والتفاوض الدولية المعنية بتزع السلاح. وقد تم الاعتراف بمجدي تلك الزمالات على نطاق واسع من الدول الأعضاء.

قام برنامج الزمالات، خلال ٣٤ عاما منذ إنشائه، بتدريب ما يزيد على ٨٠٠ من المسؤولين الحكوميين من أكثر من ١٦٠ من الدول الأعضاء في مجالات نزع السلاح، وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، مسهماً بذلك في عملية المداولات والمفاوضات بشأن القضايا الرئيسية لتزع السلاح وعدم الانتشار.

نقدر كل التقدير تأييد اللجنة الأولى بالإجماع لهذا القرار الذي يصدر كل سنتين. ويعرب وفد نيجيريا عن تقديره لجميع مقدمي مشروع القرار، ويعمل على أن يحقق القرار المزيد من الدعم الواسع النطاق في المستقبل. ما زال مشروع القرار مفتوحاً للمشاركة في تقديمه.

السيد رومان - موري (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يسجل المحضر تعليقاتنا على مشروع القرار A/L.5/C.1/67، المعنون "تقرير هيئة نزع السلاح"، التي تولينا رئاستها خلال دورتها السابقة. كما نود أن يشير مشروع القرار إلى كونه مقدماً من بيرو بالنيابة عن هيئة نزع السلاح

ونرى بإيجاز، أنه لا بديل لمؤتمر نزع السلاح، ولا يمكن الاستعاضة عن الدور الذي اضطلعت به الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح بمبادرات زائفة. وبدلاً من إلقاء اللوم على هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، أو مؤتمر نزع السلاح، أو على دوره الذي تم التأكيد على أهميته بتوافق الآراء - فيما يتعلق بالجمود الحالي في المؤتمر - فإنه ينبغي إلقاء اللوم كله على البلدان التي تنظر إلى تلك الهيئات، وخاصة مؤتمر نزع السلاح، باعتبارها محفلاً لتناول مسألة واحدة، أو تعرقل إمكانية إحراز أي تقدم بشأن نزع السلاح النووي في إطار ذلك المؤتمر على مدى عقد كامل من الزمان.

السيد نونان (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد عممنا نسخة خطية من بياننا الكامل. ومع ذلك أود أن أبرز حقيقة أن أيرلندا تتشاطر الاعتقاد بأن آلية الأمم المتحدة لتزع السلاح باتت في حاجة ماسة إلى زخم جديد وإلى مزيد من الشعور بالهدف والاتجاه. فعلى مدى السنوات الأخيرة، ظلت هذه الآلية في كثير من الأحيان أقرب إلى المتفرج منها إلى المشارك فيما يبدو، وإن كان ذلك الانطباع دون مستوى التقييم العادل لدور الآلية.

كما أود أن أسجل رسمياً تقديرنا للبحوث المستقلة والأساسية التي أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي يشكل أيضاً جزءاً من آلية نزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن يواصل المعهد تقديم هذه الخدمة القيمة إلى جدول الأعمال المتعلق بتزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيجيريا لعرض مشروع القرار A/67/L.56.

تتعرف على النظام الداخلي المبين فيها. إنها أداة أعتقد أن جميع الوفود ستجدها مفيدة جدا في إرشادها خلال مرحلة البت.

وكما ذكرت أمس، تستطيع الوفود خلال مرحلة البت أن تأخذ الكلمة إما في اللجنة أو في الجلسة العامة للجمعية العامة لتشرح موقفها أو تعلق بتصويتها بطريقة موحدة قبل البت في مشاريع القرارات والمقررات في مجموعة معينة أو بعده. ونظرا لضيق الوقت المتاح لنا الآن لاختتام عملنا، أناشد مرة أخرى جميع الوفود الراغبة في الكلام تعليلا للتصويت أو شرحا للموقف أن تنظر في إمكانية القيام بذلك في الجمعية العامة وليس في اللجنة. أعتقد أن هذا سيمكننا من إنهاء عملنا في ما تبقى لنا من وقت.

علاوة على ذلك، ستتاح فرصة أخرى للوفود خلال مرحلة البت لعرض مشاريع القرارات في إطار المجموعة قيد النظر. ومرة أخرى أناشد من يستفيدون من هذه الفرصة الأخيرة أن يسعوا جاهدين للقيام بذلك في مدة معقولة. وفي انتظار الاستعادة الكاملة لنظام الأمانة العامة لتجهيز الوثائق، e-Doc، الذي تأثر بالإعصار، ما زلت أحث الوفود التي تريد إدخال تنقيحات على مشاريع قراراتها على القيام بذلك شفويا.

وكما يعلم الأعضاء، فإن الممارسة المتبعة في اللجنة في مرحلة البت تتلخص في فتح باب أخذ الكلمة للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات أو تعليقات عامة لا تتعلق بشرح المواقف أو تعليق التصويت على مشاريع القرارات الواردة في مجموعة بعينها. مرة أخرى، بتفاهم الأعضاء وتعاونهم، أقترح أن تكون هذه البيانات معقولة في مدتها.

وأود أيضا أن أشدد على أنه، وفقا للنظام الداخلي، يمكن لمقدمي مشاريع القرارات الإدلاء ببيانات عامة في بداية النظر في مشاريع القرارات والمقررات في إطار مجموعة معينة، ولكن لا يجوز لهم الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت أو شرحاً للموقف

التابعة للأمم المتحدة. ونأمل، كما جرت العادة، أن يُعتمد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء.

السيد الأومني (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): نود فقط أن نقول إن بياننا سيكون متاحا على الموقع الشبكي QuickFirst، ولكننا نود أن تعكس النشرة الصحفية ما يلي. أولا، أننا نؤيد بيان حركة عدم الانحياز بشأن هذه المجموعة. ثانيا، أنه ينبغي لجميع الدول أن تبدي الإرادة السياسية والمرونة من أجل المضي قدما بهدف نزع السلاح. ثالثا، أن السبب الحقيقي للصعوبات التي تواجه الآلية ليس توافق الآراء، بل تفسير التوافق على أنه الإجماع أو حق النقض، فضلا عن عدم إحراز تقدم في تنفيذ الواجبات والالتزامات القائمة. رابعا، سنظل منفتحين أمام جميع المناقشات بشأن النهوض بأهداف نزع السلاح من خلال المفاوضات، في ظل الاحترام الكامل لسلامة آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وولايتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في قائمة المجموعة ٧، "آلية نزع السلاح"، التي هي أيضا آخر المجموعات. بذلك تكون اللجنة قد اختتمت الجزء المواضيعي من عملها.

البندان ٨٦ و ١٠٢ من جدول الأعمال (تابع)

البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستنظر اللجنة أولا في مشروع القرار الوارد في الورقة غير الرسمية ١، التي عُمّمت على الوفود. ويجدوني الأمل في أن تكون جميع الوفود قد تمكنت من الحصول على الوثيقة التي ذكرتها أمس، وتتناول القواعد الأساسية للبت في مشاريع القرارات. وإن لم تفعل، فإنني أحثها على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن وأن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أكرر ما قلته في وقت سابق من أنني لم أكن أصدر حكماً. وإن الأمر ببساطة هو أنه ريثما تتم الاستعادة الكاملة للنظام الإلكتروني للوثائق في الأمانة العامة، e-Doc، والذي تضرر جراء الإعصار، ما زلت أناشد الوفود التي تريد إدخال تنقيحات على مشاريع قراراتها القيام بذلك شفويًا. وفي هذا الصدد، أود أيضا الحصول على مزيد من الإيضاح من الأمانة.

وأعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد شيرنيافسكي (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لشرح ما يحدث في تجهيز الوثائق. فالجهود جارية لاستعادة الخدمات كاملة، لكننا لا نزال تواجه بعض المشاكل في طباعة الوثائق لأن الطابع السفلي الثالث من مبنى الأمانة العامة، والذي يحتوي على معدات الطباعة لا يزال مغمورا بمياه الفيضانات. ولذلك، ودون التعدي على الحق السيادي لأي وفد في تقديم تعديلات أو تنقيحات بالشكل الذي يراه مناسبًا، فإن الرئيس نادى فحسب بتقديم التنقيحات التي قد لا تكون هامة بدرجة كبيرة شفويًا، الأمر الذي من شأنه أن يساعد الأمانة العامة على بناء القدرات من أجل استعادة الخدمات بالكامل.

ومع ذلك، فإن أمانة اللجنة على استعداد لمساعدة الوفود عن طريق إعداد نسخ من التعديلات الشفوية المقترحة وتعميمها في القاعة بحيث تكون متاحة للوفود عند البت في مشروع القرار ذي الصلة. وأكرر أن هذا لا ينتقص بأي شكل من حق أي وفد في المطالبة بأن تُقدم أي تعديلات على مشاريع القرارات كتابة. والأمانة ستعالج، بكل تأكيد، هذه الطلبات بمجرد تلقيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أنا أنفهم قلق زميلنا ممثل سوريا. هل توافق الوفود، فيما نواصل عملنا بشأن المجموعة التي يوجد لدينا الآن ورقة غير رسمية تتعلق بها، على أنه إذا

قبل البت أو بعده. إن لم يكتمل البت في مشاريع القرارات والمقررات الواردة في الورقة غير الرسمية الخاصة لأي سبب من الأسباب خلال اجتماع معين، فستقوم اللجنة الأولى في اجتماعها المقبل أولاً بالبت في تلك المشاريع المتبقية قبل الشروع في البت في الورقة غير الرسمية الجديدة.

فيما يتعلق بتأجيل البت في أي مشروع قرار، أحث جميع الوفود على إبلاغ أمانة اللجنة مسبقًا، على الأقل قبل يوم واحد من الموعد المقرر للبت في مشاريع القرارات التي ترغب في إرجاء البت فيها. ومع ذلك، ينبغي بذل كل الجهود لتلافي اللجوء إلى إرجاء البت.

ومع أن من غير المتوقع التصويت على أي من مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة اليوم، أناشد بشدة الوفود التي تطلب إجراء تصويت مسجل على مشاريع القرارات الأخرى التي سوف يُنظر فيها في الاجتماعات اللاحقة أن تتكرم بإبلاغ أمانة اللجنة بنيتها في أقرب وقت ممكن قبل أن تبدأ اللجنة البت في المجموعة المعنية.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية الموقر.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): نتمنى منكم، سيدي الرئيس، أن تعيدوا على مسامعنا هل ذكرتم أنكم تطالبون الوفود بتقديم أي تعديلات على مشاريع القرارات بشكل شفوي، وذلك بسبب المشاكل الفنية المرتبطة بإعصار ساندي؟ كأني فهمت ذلك. فإذا كان الموضوع كذلك، فنحن في اللجنة هنا نعمل دائما على أساس الأوراق. والتعديلات تُقدم في صورة خطية ونحن نتخذ إجراء بشأنها بعد ٢٤ ساعة. أما التعديلات المباشرة على مشاريع القرارات، فهذا لم يكن مطروحا أمامنا في السابق. نتمنى منكم التوضيح، سيدي الرئيس.

السيد بروبر (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): وفقا لطلبكم سيدي، سوف أتبع صيغة ساندي البناء التي اقترحتها وأختصر بياني الشفوي.

انضمت إسرائيل مرة أخرى إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/67/L.1، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" رغم تحفظنا الجوهرية المستمر على بعض العناصر الواردة في مشروع القرار، بما في ذلك الإشارة إلى القرار غير التوافقي الذي اتخذته المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعنوان "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط". وقمنا بذلك لأن إسرائيل لا تزال ملتزمة برؤية للشرق الأوسط تتمثل في تحوله في النهاية إلى منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية فضلا عن القذائف التسيارية. ومع ذلك، ظلت إسرائيل ترى بأن تلك المسائل، على غرار جميع هذه المسائل الأخرى المتصلة بالأمن الإقليمي، لا يمكن معالجتها بشكل واقعي سوى في السياق الإقليمي.

في الوقت الحاضر، لا يوجد حوار إقليمي في الشرق الأوسط، ولا يوجد أي محفل لوضع تدابير لبناء الثقة وتبديد التوترات. وليس لدى بلدان الشرق الأوسط أي منتدى إقليمي يمكن للجميع التواصل فيه مباشرة مع الآخرين، وإجراء حوار بشأن المسائل الأساسية التي تؤثر على أمنهم.

في أوائل تسعينيات القرن الماضي، شكلت محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، المحفل الملائم لتعزيز الثقة ومعالجة المشاكل والتحديات المتعلقة بالأمن في المنطقة. وتلك الآلية غائبة اليوم، حيث لا توجد قناة لإجراء مناقشات مباشرة بين الدول في الشرق الأوسط. ولا يمكن لأغلبية أصوات أو أي قرار أحادي الجانب في المحافل الدولية أن يشكل بديلا للتعاون والحوار الإقليميين الموسعين. وتبدأ رؤيتنا لما يمكننا القيام به فيما بين التطلعات والواقع، بالحاجة إلى إرساء تدابير

كان هناك أي تعديل شفوي أن نؤجله حتى الأسبوع المقبل؟ وفي غضون ذلك، يمكننا أن نشرع، بموافقة اللجنة ومرونتها، في عملية التصويت. وبينما نقوم بذلك وفي حالة وجود أي تعديل، يمكننا أن ننظر فيه في وقت لاحق من الأسبوع المقبل.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على هذا الإجراء؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشاريع القرارات المدرجة في الورقة غير الرسمية ١، والتي جرى تعميمها اليوم، بدءا بالمجموعة ١، "الأسلحة النووية".

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/67/L.1.

وأعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد شيرنيافسكي (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل مصر مشروع القرار A/C.1/67/L.1، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، في إطار البند ٩٠ من جدول الأعمال في الجلسة التاسعة، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. ويرد اسم مقدم مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/67/L.1.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدم مشروع القرار عن رغبته في أن تعتمد اللجنة دون تصويت. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/67/L.1.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في شرح مواقفهم بشأن مشروع القرار المعتمد للتو.

عدم الانحياز، فإن الدولة الوحيدة غير الطرف في المنطقة، التي هي النظام الصهيوني، لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأقرت رسمياً بجائزة الأسلحة النووية وتتمتع بالدعم الكامل من جانب الولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية، ولا سيما في ما يسمى بمجلس الأمن وفي أماكن أخرى، كما أنها لم تضع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونتيجة لذلك، لم يتم إحراز أي تقدم حتى الآن فيما يخص إنشاء منطقة نووية خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وبما أن النظام الصهيوني هو مصدر الخطر الوحيد، والعقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي خلال مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ممارسة ضغط قوي على ذلك النظام من أجل التخلص من أسلحته النووية السرية، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بدون المزيد من التأخير والشروط، ولكي يخضع بوصفه دولة حائزة للأسلحة النووية غير طرف في المعاهدة، جميع منشآته النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية تمهيد الطريق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

سأقتصر على تلك التعليقات، لكننا سنسلم البيان كاملاً للأمانة العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): انتهينا من البت في إطار المجموعة ١، نبت الآن في المجموعة ٢، "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار
A/C.1/67/L.26

بناء ثقة وبذل جهود حقيقية من أجل التخفيف من التوترات في المنطقة مع جيراننا من أجل القيام بالمزيد من الحوار.

سوف اختصر بياني وأقدم نسخة ورقية إلى أمانة اللجنة.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد أخذت الكلمة لشرح موقف وفد بلدي بشأن مشروع القرار المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة A/C.1/67/L.1.

كما هو معروف جيداً، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، جاء باقتراح من إيران في عام ١٩٧٤. ومنذ ذلك الحين، اعتمدت الجمعية العامة كل عام قرارات تؤيد هذا المقترح. وأقرت الجمعية العامة، من خلال هذه القرارات بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيعزز كثيراً السلام والأمن الدوليين. وبالمثل، أعادت الجمعية العامة التأكيد على ذلك في الوثيقة الختامية التاريخية الصادرة عن دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح المعقودة عام ١٩٧٨.

ريثما يتم إنشاء مثل هذه المنطقة في الإقليم، ينبغي لدول المنطقة أن تعلن رسمياً أنها ستمتنع على أساس المعاملة بالمثل، عن إنتاج أو حيازة الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية أو تملكها بأي شكل آخر، وعن السماح بإقامة أسلحة نووية على أراضيها من قبل أي طرف ثالث، والموافقة على إخضاع جميع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الجمعية العامة د-١٠/٢، الفقرة ٦٣ (د)).

ومع ذلك، مما يبعث على القلق الشديد أنه رغم النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية المتعاقبة لحركة

الرئيسية هي كيفية تأمين الأسلحة والمواد اللازمة لإنتاج تلك الأسلحة.

ويشير الاستعراض الشامل لوثائق تلك التجمعات إلى أن هذه الوثائق لم تتضمن أي إشارة إلى نزع السلاح النووي، أو الإزالة التامة للأسلحة النووية، اللذين يمثلان الضمان المطلق والوحيد ضد تهديد السلم والأمن الدوليين الذي تشكله الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن الدولة الحائزة للأسلحة النووية التي استضافت أولى تلك الاجتماعات قد دأبت على العمل خارج إطار الأمم المتحدة فيما يتعلق بصياغة بعض الوثائق، لتعود بها إلى الأمم المتحدة بهدف الحصول على التأييد لها. وذلك نهج خاطئ من حيث تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح.

وعلى الرغم من تعاطفنا التام مع فحوى القرار، فإن الإشارة إلى تلك التجمعات في مشروع القرار الحالي قد أحيرت وفد بلدي - على الرغم من انضمامه إلى توافق الآراء - على النأي بنفسه عن الفقرة الواردة فيه، المتعلقة بما يسمى بمؤتمر قمة الأمن النووي.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لشرح موقف بلدنا إزاء مشروع القرار A/C.1/67/L.26. يتشاطر وفد بلدي الشواغل بشأن احتمال تمكن الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول من حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل. وعليه، فإننا نؤيد الهدف من مشروع القرار، وإن كنا ما زلنا نعتقد أنه كان ممكناً تحسين صياغته لكي يعبر عن الواقع بقدر أكبر من الموضوعية.

وهناك حاجة إلى تقييم الخوف من حيازة مواد أسلحة الدمار الشامل واستخدامها من قبل الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول، والنظر إليها من منظور واقعي. ذلك أن من المرجح أن تتمكن المنظمات الإرهابية والجهات الفاعلة من غير الدول من حيازة واستخدام الأسلحة والقدرات

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد شيرنيافسكي (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): قدم مندوب الهند مشروع القرار A/C.1/67/L.26 المعنون "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل"، في الجلسة الـ ١١، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/67/L.26 و CRP.3/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن يُعتمد بدون تصويت. إذا لم اسمع اعتراضاً، سأعتبر أن اللجنة ترغب في أن تتصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/67/L.26.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن موقف وفد بلدي بشأن مشروع القرار المعنون "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل".

إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها أحد الضحايا الرئيسيين للأعمال الإرهابية، تؤيد دوماً التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره على أساس غير تمييزي. وعلى أساس ذلك الموقف المبدئي، فقد واصل بلدي تأييد مشروع القرار هذا منذ تقديمه في إطار اللجنة الأولى.

غير أن مشاريع القرارات المقترحة هذا العام تتضمن إشارة إلى ما يسمى بمؤتمر قمة الأمن النووي، وهو تجمع سري وانتقائي، يهدف إلى اتباع نهج انتقائي تجاه الأمن النووي، استناداً إلى افتراض أن حيازة الأسلحة النووية من قبل عدد قليل من البلدان ينبغي أن تستمر، وأن المشكلة الوحيدة

انتفاء احتمال حيازتها واستخدامها من قبل الإرهابيين. غير أنه ما دامت عملية تفكيك الأسلحة الكيميائية تسير ببطء، وما دامت كميات هائلة من الأسلحة الكيميائية موجودة، فسيبقى احتمال وصولها إلى الإرهابيين قائما أيضا.

ولا بد أن تكون مراقبة الأسلحة البيولوجية مصدر قلق أكبر، خاصة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا، بسبب استخدامها للعوامل البيولوجية بصورة كبيرة. وعليه ينبغي تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بما في ذلك من خلال إمكانية إبرام بروتوكول التحقق الذي تم التفاوض بشأنه منذ أكثر من ثماني سنوات.

ونحن مقتنعون بأن إحياء تلك العملية سيخدم تماما هدف تعزيز السلام والأمن الدوليين، فضلا عن معالجة الشواغل التي تم الإعراب عنها، على سبيل المثال، في مشروع القرار هذا. ونحن على اقتناع بأنه يجب أن توضع استراتيجية شاملة لمنع احتمال حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، الذي يجب أن يشمل تجريد المنظمات الإرهابية من قدراتها العملياتية والتنظيمية، وتعزيز النظم المتعددة الأطراف القائمة ذات الصلة، والتفاوض بشأن إبرام معاهدة عالمية لسد الثغرات في الصكوك الدولية الحالية، وزيادة قدرات الدول على تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة، علاوة على معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب.

ولا بد من التمييز بين مكافحة الإرهاب وعدم الانتشار. لقد أشار مشروع القرار هذا بشكل مناسب تماما إلى الوثيقة الختامية (انظر A/67/506) التي أسفر عنها المؤتمر السادس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، الذين أعربوا عن رأيهم فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والإرهاب. ونود أن نذكر اللجنة بأن الوثيقة نفسها تشدد أيضا، في سياق مسألة الإرهاب، على ضرورة معالجة الأسباب التي تؤدي

الكيميائية والبيولوجية. وفي المقابل، فإنه ليس مرجحا أن يتمكن الإرهابيون والجهات الفاعلة من غير الدول من حيازة واستخدام الأسلحة النووية.

غير أنه يجب على المجتمع الدولي ألا يقلل من احترازه فيما يتعلق بمنع احتمال تطوير واستخدام "قنابل قدرة". وينبغي النظر بجدية في زيادة التعاون الدولي، بما في ذلك الشروع في مفاوضات ترمي إلى التوصل إلى معاهدة بشأن الأسلحة الإشعاعية. ولكن ينبغي ألا تصبح تلك الشواغل ذريعة لاتباع سياسة التمييز ضد بلدان بعينها.

وفيما يتعلق بمنع الإرهابيين من الوسائل التي تمكنهم من حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل، فقد شرّعت الدول تدابير تتعلق بمراقبة الصادرات، وتوفير الحماية المادية، وغيرها من الإجراءات ذات الصلة، علاوة على الشروع في إنفاذها لمنع وصول تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل إلى الإرهابيين. ولا يزال تقديم المساعدة الدولية وبناء القدرات يشكلان مجالاً هاماً من مجالات الاهتمام.

ولإضفاء مزيد من الشرعية على الجهود الدولية في هذا المجال، يتعين أن يتولى منتدى أكثر شمولا وتمثيلا في إطار الأمم المتحدة مسألة التدابير المؤقتة، مثل اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦) اللذين كان الهدف منهما سد الثغرة في القانون الدولي. وتتفق مع الرأي السائد على نطاق واسع بأن أفضل ضمان ضد خطر احتمال استخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية هو إزالتها.

ومن شأن التنفيذ الصادق لنظم المعاهدات القائمة، مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة التصدي بصورة فعالة لمعظم تلك التهديدات. وعلاوة على ذلك، فإن نزع الأسلحة الكيميائية المخزونة في وقت مبكر من شأنه أن يعزز الثقة في

نبت الآن في مشروع القرار الوارد في إطار المجموعة ٥. سأعطي الكلمة أولاً للأعضاء الذين يرغبون في التكلم شرحاً للموقف قبل البت.

السيدة أدامسن (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أقدم شرحاً للموقف بالنيابة عن المملكة المتحدة وفرنسا من مشروع القرار A/C.1/67/L.20، المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية".

ستنضم المملكة المتحدة وفرنسا إلى توافق الآراء على مشروع القرار. ونؤيد تعميم مراعاة مسائل نزع السلاح في السياسات الإنمائية، لا سيما في ميدان الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. غير أننا نرى من الضروري أن نوضح موقفنا من الجوانب الأخرى لهذا النص.

تبدو لنا فكرة العلاقة التكافلية بين نزع السلاح والتنمية موضع شك، إذ إن الظروف المؤدية إلى نزع السلاح لا تعتمد بالضرورة على التنمية وحدها - كما نرى ذلك في تزايد الإنفاق العسكري في البلدان الأسرع نمواً. لا توجد صلة تلقائية بين الجانبين، بل هناك علاقة معقدة بينهما لا يعكسها مشروع القرار بدقة.

علاوة على ذلك، فكرة أن الإنفاق العسكري يحوّل التمويل بصورة مباشرة عن احتياجات التنمية ينبغي عدم قبولها على علاقتها، فالاستثمارات الدفاعية ضرورية أيضاً لتطوير حفظ السلام، وتحسين الاستجابة للكوارث الطبيعية، وتوفير المعدات البحرية والجوية، وفي ظل ظروف معينة، للعمل على تهيئة الاستقرار.

إلى الإرهاب أحياناً، وهي أسباب تكمن في ممارسات القمع والظلم والحرمان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد اختتمنا البت في مشروع القرار في إطار المجموعة ٢ اليوم.

نشرع الآن في البت في مشروع القرار في إطار المجموعة ٤ "الأسلحة التقليدية"

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/67/L.21.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد شيرنيافسكي (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): لقد قدم مشروع القرار A/C.1/67/L.21 في إطار البنود الفرعية من البند ٩٤ من جدول الأعمال المعنون "تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها" من قبل ممثل مالي باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في جلسة اللجنة الرابعة عشرة المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين: A/C.1/67/L.21 و CRP.3/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن الرغبة في أن يعتمد دون تصويت. وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن اللجنة تود أن تتصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/67/L.21.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): فرغت اللجنة اليوم من البت في مشروع القرار الوارد في إطار المجموعة ٤.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار المدرج ضمن المجموعة ٦، ”نزع السلاح والأمن الإقليميان“.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

سيد شيرنيافسكي (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): مشروع المقرر A/67/C.1/L.10 عرضه ممثل جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة في إطار البند ٨٨ من جدول الأعمال، المعنون ”صون الأمن الدولي - علاقات حُسن الحوار والاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا“. ويرد اسم مقدم مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/67/L.10.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدم مشروع القرار عن رغبته في أن تعتمد اللجنة بدون تصويت. إن لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف وفقاً لذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/67/L.10.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشاريع القرارات المدرجة في إطار المجموعة ٧، ”آلية نزع السلاح“. ننتقل أولاً إلى مشروع القرار A/C.1/67/L.5.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد شيرنيافسكي (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل بيرو مشروع القرار A/C.1/67/L.5 في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٩٦ من جدول الأعمال، المعنون ”تقرير هيئة نزع السلاح“، وذلك بالنيابة عن أعضاء مكتب هيئة نزع السلاح في الجلسة السادسة عشرة للجنة، المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/67/L.5.

وأخيراً، نرى أن تقرير فريق الخبراء الحكوميين (انظر A/59/119) لم يعط التقدير الكافي للإجراءات الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لن تشارك الولايات المتحدة في بت اللجنة في مشروع القرار A/C.1/67/L.20. فإننا نعتقد أن نزع السلاح والتنمية مسألتان بالغتا الأهمية، لكننا نراهما متميزتين، ونعتقد أن الصلة بينهما ليست تلقائية بأي حال من الأحوال. وبناء على ذلك، فإننا لا نعتبر أنفسنا ملزمين بالوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧ (القرار ٧٥/٤٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنتقل اللجنة الآن إلى البت في مشروع القرار A/C.1/67/L.20.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

سيد شيرنيافسكي (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/C.1/67/L.20 عرضه، في إطار البند الفرعي (ع) من البند ٩٤ من جدول الأعمال المعنون ”الصلة بين نزع السلاح والتنمية“، ممثل إندونيسيا بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة عدم الانحياز في الجلسة ١٧ للجنة، المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/67/L.20.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة بدون تصويت. إن لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف وفقاً لذلك.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/67/L.20.

ذلك الباب الوظائف الثلاث من الرتبة ف-٥ لمديري المراكز الإقليمية وثلاث وظائف من الرتبة ف-٣ لموظفي الشؤون السياسية وأربع وظائف لمساعدين إداريين من فئة الخدمات العامة، كما يغطي التكاليف التشغيلية العامة للمراكز. وسيستمر تمويل برامج أنشطة المراكز الإقليمية الثلاثة من موارد خارجة عن الميزانية.

وعليه، فإنه في حالة اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/C.1/67/L.14، فإنه لن تنشأ متطلبات إضافية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. كما نلفت انتباه اللجنة إلى أحكام القسم سادسا من القرار ٢٤٨/٤٥ بـ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، والقرارات اللاحقة، وآخرها القرار ٢٤٦/٦٦، المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والتي أكدت فيها الجمعية مجدداً أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية الملائمة من لجان الجمعية العامة المخولة بمسؤوليات المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية، وأكدت مرة أخرى على دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/67/L.14.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): انتهت اللجنة اليوم من البت في المجموعات ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): كما اتفقنا في البداية، سيدي الرئيس، قلنا إننا سنتحدث حول الموضوع

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمده اللجنة دون تصويت. وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/67/L.5.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/67/L.14.

وأعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد شيرنيافسكي (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): عرض ممثل إندونيسيا مشروع القرار A/C.1/67/L.14 في إطار البند الفرعي (ج) من البند ٩٥ من جدول الأعمال، المعنون "مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح"، وذلك بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة عدم الانحياز، في الجلسة السابعة عشرة للجنة، المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/67/L.14.

ومشروع القرار هذا مُرفق به بيان شفوي صادر عن الأمانة العامة. ويأذن من الرئيس، سأتلو النص الآن.

يُقدم هذا البيان الشفوي وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. بموجب أحكام الفقرة ٥ من مشروع القرار A/C.1/67/L.14، فإن الجمعية العامة تطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل الدعم اللازم، في حدود الموارد الموجودة، إلى المراكز الإقليمية في اضطلاعها ببرامج أنشطتها.

وسيجري تنفيذ هذا الطلب في حدود الموارد المتاحة في إطار الباب ٤، "نزع السلاح"، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويغطي الاعتماد المدرج تحت

من حق أي وفد، عندما يسمع تنقيحات أو تعديلات شفوية قدمت خلال المناقشة، أن يطلب من الأمانة العامة تقديم تلك التعديلات مكتوبة من خلال مشروع قرار منقح، أو الموافقة على تناولها شفويا. ومن صلاحية الرئيس أيضا تقديمها للجنة فورا، أو انتظار صدور الوثيقة المنقحة التي ستنشرها الأمانة العامة. ولا ينتقص ذلك من حق أي وفد فيما يخص تقديم مقترح أو الدعوة إلى التصويت على مشروع قرار.

أود أن أوضح الفرق بين التنقيحات والتعديلات. فعادة ما يأتي التنقيح من مقدمي مشروع القرار، بينما تقدم عادة الوفود التي لم تشارك في تقديم مشروع القرار التعديلات. وذلك هو التمييز الذي نقوم به في الأمانة العامة.

لدى الوفود الحق في طلب إدخال تعديلات تقدم بكل اللغات الرسمية، وتعرض كوثيقة رسمية للجنة.

وكما قلت من قبل، للرئيس الحق في تقديم تنقيحات أو تعديلات شفوية للجنة فورا، أو إرجاء البت فيها، بموافقة اللجنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود تقديم حل بالنظر إلى اعتبارين.

أولا، إن مشاريع القرارات التي سببت اللجنة فيها يوم الاثنين، قد قدمت ورقيا بالفعل. وبروح من النوايا الحسنة، أود أن أشجع الوفود التي ستقدم تعديلات إلى إطلاعنا عليها، في أقرب وقت ممكن، حتى يكون بوسع الأمانة العامة بذل قصارى جهودها لإطلاع الدول الأعضاء عليها مقدما.

ثانيا، ينبغي الحكم على كل تعديل بناء على حيثياته. على سبيل المثال، إذا كان التعديل مجرد تغيير في التاريخ، فلن أعتبر ذلك أمرا بالغ الأهمية. ولكن، عندما يغير التعديل

الذي أترجموه بعد الانتهاء من البت في المشاريع. وأظن أننا انتهينا الآن.

بخصوص موضوع التعديلات على مشاريع القرارات، نحن نتفهم الظروف الحالية. لكن هذا لا يعني بطبيعة الحال ولا بأي شكل من الأشكال أننا سنقبل إجراء التعديلات بشكل شفوي هنا. ويمكننا القبول، وفي حالة نادرة فقط، بأن يتم وضع التنقيح سواء كان الأول أو الثاني لأي مشروع قرار على الموقع الشبكي للأمم المتحدة لكي نحصل على تلك الوثائق بطرقنا ومن ثم نرسلها إلى العواصم لكي نطلب تعليمات، لأن أي تعديل عليها سيكون بحاجة لطلب تعليمات.

وإذا كان هناك أي مشروع سيتم إدخال تعديل عليه في القائمة التي وزعتموها، أتمنى عليكم، سيدي الرئيس، تأجيل النظر في هذا الموضوع إلى يوم الثلاثاء، وليس الاثنين. وأتمنى أن أسمع منكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أحطت علما بحاجة الوفود إلى تقديم تقارير، والسعي إلى الحصول على توضيحات وتعليمات من عواصمها. إنني أفهم المشكلة تماما. بالتأكيد، سنأخذ كل حالة بعين الاعتبار عندما تنشأ: إذا كانت ثمة أية تعديلات شفوية لمشاريع القرارات التي أشار إليها ممثل الجمهورية العربية السورية، ربما واحد أو اثنين يوم الاثنين، وثمة حاجة لبعض الوفود لتلقي تعليمات من عواصمها. وقد أحطت علما بمدخلته السابقة.

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد شيرنيافسكي (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي، سيدي الرئيس، لأقوم بالمزيد من الشرح للإجراء المتعلق بالمقترح المتضمن إدخال تعديلات على مشاريع القرارات.

لزملائي فوراً بنشره في موقعنا على شبكة الإنترنت. للأسف، لم أتمكن من فتح بريدي الإلكتروني حيث كنت متواجداً على المنصة. وبمجرد أن تلقاه، من المؤكد اتخاذ الإجراء، كما هو مطلوب. ولكننا بحاجة إلى الحصول على وثيقة رسمية بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، من أجل اتخاذ إجراء. وعلى الدول الأعضاء فهم المأزق الذي نعاني منه. حيث يمكن أن تستند قراراتنا فقط إلى الوقائع وإلى وثيقة تلقيناها فعلياً، وليس إلى وعد بأن الوثيقة سوف ترسل. وبمجرد تلقينا للوثيقة، فإننا سنطلع الوفود عليها فوراً، ونتشاور مع الرئيس بشأن كيفية اتخاذ إجراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثلة المملكة المتحدة.

السيدة أدامسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الزملاء في الأمانة العامة على مجمل العمل الذي يقومون به في ظل ظروف صعبة للغاية. ونحن نتفهم بأن هذه الظروف هي ظروف غير عادية.

وعندما يجري تحديد موعد التصويت، سيكون من المفيد للغاية المعرفة المسبقة للموعد، حتى ولم يكن يوم الاثنين، حتى نتأكد من علم مقدمي مشروع القرار به في وقت مبكر كاف. ويواجه العديد من أعضاء الوفود صعوبات في الوصول إلى ماهاجان، ونود التأكيد من أن جميع مقدمي مشروع القرار قد تمكنوا من الحضور هنا للضغط على زر التصويت.

أود مرة أخرى أن أشكر الجميع على مجمل الجهود التي بذلوها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة لأمين اللجنة. السيد شيرنيافسكي (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): إن ممثلة المملكة المتحدة محقة. إذ أننا نعمل ببعض الإجهاد ولم

أو يبدل جزءاً أساسياً من مشروع قرار بعينه، فإنني أفهم ثم قلق وحاجة بعض البلدان للتشاور مع عواصمها والسعي للحصول على تعليمات. ويحدوني الأمل في أن يوافق زميلي ممثل الجمهورية العربية السورية على الحل الذي قدمته. أعطيت الكلمة الآن لممثلة المملكة المتحدة.

السيدة أدامسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إنني انظر في الورقة غير الرسمية ٢، التي جرى التلطف بتوزيعها علينا للجولة المقبلة من مشاريع القرارات. وأشار إلى أنه في إطار مجموعة "الأسلحة التقليدية" لم يجر إدراج "نحو عقد معاهدة بشأن تجارة الأسلحة" في تلك المجموعة. أود كثيراً أن أعلم منكم سيدي أو من الأمانة العامة سبب ذلك. أفهم أننا قدمنا مشروع القرار قبل يوم من الموعد النهائي، ولم يتغير شيء منذ ذلك الحين في مشروع القرار. ليست ثمة تعديلات. كما فهمنا أيضاً بأنه قد جرت مناقشة المعلومات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية بالفعل. ولذلك، كنا نأمل في إمكانية التعامل مع إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة ليس في الفئات الأخرى التي لا تزال قيد النظر فيما يخص الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، ولكن للاعتراف بأننا قدمنا مشروع قرارنا في وقت مبكر، ونتساءل عما إذا كان من الممكن البت فيه. وثمة أكثر من ٩٠ مقداً لمشروع القرار. ونود أن نكون في وضع يمكننا من إخطارهم بموعد التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): على حد فهمي، لم نتلق وثيقة تتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

أعطيت الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد شيرنيافسكي (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): إنني أفتح بريدي الإلكتروني بانتظام. كلما تلقيت نصاً من مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، أعطيت تعليمات

السيد شيرنيافسكي (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): سوف نميز بالتأكيد، بين التعديلات التي قدمتها بعض الوفود سلفاً، وتلك المقدمة تلقائياً خلال مناقشات اللجنة.

كما أود أيضاً أن أوجه انتباه اللجنة إلى أنه، خلال تقديم بعض مشاريع القرارات، قدمت بعض الوفود بالفعل تنقيحات شفوية خلال المناقشات، لما يقابلها أي طلب من أي وفد بنشرها في وثيقة مستقلة.

لقد فهمت أن مشاريع القرارات هذه مقبولة بالنسبة للوفود. ومع ذلك، فعندما نبلغ مرحلة البت بشأنها سيكون ذلك هو الوقت المناسب لمعرفة ما إذا كانت تلك التنقيحات أو التعديلات مقبولة لدى جميع الوفود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): لقد أشار السيد الموقر ممثل السكرتارية إلى أنه لم يستمع إلى أي طلب، علماً بأنني كنت قد أشرت منذ قليل، وأتمنى أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار، إلى أننا طلبنا - في حال وجود أي تعديلات على أي مشروع قرار، مهما كانت تلك التعديلات - أن يتم نشرها على الأقل على موقع الأمم المتحدة على النحو المعروف لنشر الوثائق، وأن تظهر بطريقة تنقيح ١ أو تنقيح ٢ حتى يمكننا التعامل معها وإرسالها إلى العاصمة بهدف الحصول على تعليمات بشأنها، وأتمنى أن يكون ذلك سارياً على جميع مشاريع القرارات، سواء تلك التي أدرج أو طلب مقدموها ذلك أو سيفعلون ذلك لاحقاً، من أجل الوضوح في التعامل مع مشاريع القرارات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد تم الأخذ بوجهة النظر هذه على النحو الواجب.

يتكمن موظفو إدارة شؤون الميزانية من استخدام حواسيبهم والاطلاع على ملفاتهم طيلة ثلاثة أيام، مما أدى بالتأكيد إلى حدوث بعض التأخير. وأؤكد للدول الأعضاء، بأنهم يعملون على مدار الساعة لتعويض الوقت الذي ضاع. وبمجرد توصلنا بالوثائق، سنحدد موعداً للتصويت. وبوسعنا تحديد موعد لتلك الوثائق فوراً، على أساس الفهم بأنه في حال عدم توصلنا بوثيقة الآثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية، فلن يجري من ثم البت في مشروع القرار حتى يتم ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بعد توصيتكم بشأن مسألة التنقيحات والتعديلات، سيدي الرئيس، أود أن أعيد التأكيد على اختلاف ما نفهمه بشأن تنقيح مشروع القرار وإدخال تعديل خلال المناقشات. وفي الواقع، فإن النظام الداخلي يعطي كل وفد الحق في اقتراح إدخال تعديل على مشروع القرار. وما تم مناقشته اليوم هنا يتعلق بتنقيح مشروع القرار. وإذا كانت لدى الوفود التي قدمت مشروع القرار تنقيح، فإننا نشجعها على إرساله إلى الأمانة العامة، حتى تتمكن من توزيعه من خلال البريد الإلكتروني، ويمكن للوفود تلقي تعليمات من عواصمها عند الحاجة.

ومع ذلك، فإن هذا لا يحكم مسبقاً على مسألة إجراء تعديلات مقترحة خلال المناقشات. ومنصوص على ذلك في النظام الداخلي للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

ستعقد الجلسة المقبلة للجنة يوم الاثنين ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى النحو الذي أشار إليه الأمين سابقاً، سيتعين علينا العودة إلى عقد الجلسات المتتالية في ذلك اليوم في الساعة ١٠/٠٠ والساعة ١٥/٠٠. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السفير رومان - موري على سخائه ولطف تعامله مع اللجنة.

وعلى الرغم من أن ذلك لا يتفق مع برنامج العمل والجدول الزمني الأولي المحددين لتوجيه أعمال اللجنة هذا العام، فإن القيود الزمنية الشديدة التي فرضها علينا إعصار ساندي قد استلزمت هذا التغيير الذي من شأنه أن يكفل إنهاء عملنا، في الوقت المناسب كما نأمل، وألا تتحمل الوفود التي تعتزم العودة إلى بلدانها تكاليف إضافية جراء تعديل ترتيبات السفر والإقامة.

سواصل يوم الاثنين البت في مشاريع القرارات والمقررات المعروضة على اللجنة. وأعتقد أن الأمانة العامة قد عممت سلفاً الورقة غير الرسمية ٢ التي تتضمن قائمة المشاريع التي يتعين النظر فيها يوم الاثنين في ضوء المناقشة السابقة بشأن مسألة التعديلات.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد شيرنيافسكي (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أبلغ الوفود بأن الموقع الشبكي QuickFirst يعمل بصورة كاملة. ونتوقع من الوفود التي لم تفعل ذلك بعد، موافقاتنا بالبيانات التي أدلي بها اليوم في أقرب وقت ممكن، على أمل أن ننشرها على الموقع الشبكي قريباً كي تكون متاحة لجميع الوفود.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.